



الرقم |

التاريخ |

المرفقات |

٢٠ / / م

سياسة مكافحة عمليات

غسل الأموال وتمويل الارهاب

لجمعية التنمية الأهلية

بالروضة



مراحل عمليات غسل الأموال



١- مرحلة الإيداع:

إدخال الأموال غير المشروعة في النظام المالي. ويتم من خلال هذا الإدخال التخلص من كميات كبيرة من النقود المسائلة

الناجمة عن الجريمة الأصلية وذلك لإبعاد الشبهات عنها وعن مرتكبيها من خلال عدد من الأساليب، مثل:

- إيداع النقود في أحد أو بعض المصارف أو في إحدى المؤسسات المالية غير المصرفية.
- تحويل النقود إلى أصول أخرى (عقارات، ذهب، ومجوهرات).
- استبدال هذه النقود بعملات أجنبية تمهيداً لتهريبها إلى الخارج.
- إقامة أنشطة تجارية مشروعة مع الإيحاء بضخامة عوائدها، بحيث تصاح تلك العوائد لتكون مصدراً وهمياً للأموال المغسولة.

٢- مرحلة التغطية أو الإخفاء:

- محاولة إخفاء علاقة الأموال بمصدرها.
- الإيهام بأن المال متأتي من مصادر مشروعة.
- استخدام عمليات تجارية ومالية متداخلة ومفترقة وبالغة التعقيد.
- القيام بعمل عقود تجارية داخلية وخارجية واتفاقيات قانونية معقدة مع أطراف متعددة.
- إعاقه جهات التحقيق وإنفاذ القانون من تتبع ومعرفة مصادر هذه الأموال.

٣- مرحلة الدمج أو الخلط

ضخ الأموال بعد تمويه مصدرها أو انقطاع صلتها تماماً بمنشئها الإجرامي.

الاستثمار في مشروعات تجارية وصفقات مالية تدر أرباحاً جديدة وكأنها نظيفة المظهر (كعقارات أو شركات تجارية)



ثانياً: تمويل الإرهاب

الإرهاب لغة: يعني الإزعاج والإخافة^٢.

الإرهاب اصطلاحاً:

بأنه الأفعال العنيفة التي تهدف إلى خلق أجواء من الخوف، ويكون موجهاً ضد أتباع دينية وأخرى سياسية، أو هدف أيديولوجي، وفيه استهداف متعمد أو تجاهل سلامة المدنيين.

تمويل الإرهاب: كل فعل يتضمن جمع أموال، أو تقديمها، أو أخذها، أو تخصيصها، أو تحويلها -أو عائداتها- كلياً أو جزئياً لأي نشاط إرهابي فردي أو جماعي، منظم أو غير منظم - في الداخل أو الخارج، سواء أكان بشكل مباشر أو غير مباشر من مصدر مشروع أو غير مشروع^٣.

العلاقة بين عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

هناك صلة وثيقة بين الإرهاب الدولي وعمليات غسل الأموال حسب قرار مجلس الأمن رقم ١٢٧٢ تاريخ ٢٨ سبتمبر ٢٠٠١ حيث تساهم الأموال المبيضة الناتجة عن تجارة المخدرات في تمويل المنظمات والعمليات الإرهابية في العديد من دول العالم.

لماذا الجمعيات قد تكون عرضة لاستغلال الجماعات الإرهابية وغاسلي الأموال؟

لا يتطلب تأسيس الجمعيات والمؤسسات الأهلية في بعض الدول الكثير من الإجراءات الرسمية.

بناء على الشكل القانوني للمنظمة والدولة المنشأة فيها قد لا تخضع الجمعيات أو المؤسسات الأهلية إلى شيء من الرقابة الحكومية

تحتل بعض الجمعيات والمؤسسات بتواجد عالمي يمنحها إطار عمل لإجراء عمليات على الصعيدين المحلي والدولي ومعاملات مالية عادة ما تتم داخل تلك المناطق الأكثر عرضة للنشاط الإرهابي أو الشرب منه.

لأن هذه الجمعيات والمؤسسات تحتل بنقطة الناس ولديها مصادر كبيرو وكثيرة لجني المالي.



الرقم |

التاريخ |

المرفقات |

٢٠ / / م

ثالثاً: المواد ذات العلاقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب في النظام الأساسي للجمعيات والمؤسسات الأهلية

أشارت المادة التاسعة الى أن اللائحة الأساسية يجب أن تشمل الأحكام الأساسية المتعلقة بالمنظمة، وخصصت ما يلي:

١. تحديد موارد المنظمة وكيفية التصرف فيها.
٢. توضيح أساليب الرقابة المالية وتحديداتها.
٣. توضيح الأحكام المتعلقة بأجهزة المنظمة ومهام واختصاصات كل منها، وكيفية اختيار العاملين فيها، وكيفية إنهاء خدماتهم.
٤. توضيح القواعد المتبعة عند حل المنظمة حلاً اختيارياً، وإجراءات التصفية والجهة التي تؤول لها أموالها.

حصرت المادة الثانية عشرة الموارد المالية للجمعيات في الأوجه التالية:

١. رسوم العضوية.
٢. عوائد نشاطات المنظمة.
٣. الصدقات، والهبات، والأوقاف، والتبرعات.
٤. العوائد الاستثمارية من أموال المنظمة.
٥. ما قد يخصصه صندوق الجمعيات من دعم لبرامجها وتطويرها.
٦. الموارد المالية التي تحققها المنظمة من خلال إدارتها لمؤسسة تابعة لأحد الجهات الحكومية أو الخاصة.
٧. الزكوات للجمعيات التي يشمل نشاطها على مصارف للزكاة.

نصت المادة الحادية والعشرون على عدة إجراءات تحكم العمليات المالية للجمعيات منها:

١. أن تحتفظ في مقرها بالوثائق والمكاتبات والسجلات الخاصة بها، وفق ما تتضمنه اللائحة من أحكام.
٢. أن تقيّد في سجل خاص اسم كل عضو من أعضاء المنظمة، وبياناته، وعنوانه، وتاريخ انضمامه إلى المنظمة، وما يسدده من رسوم العضوية (إن وجدت) وكل تغيير يطرأ على هذه البيانات.
٣. أن تدون حساباتها في سجلات تبين على وجه التفصيل الإيرادات والمصروفات.
٤. أن تتعاقد مع محاسب قانوني مرخص له لمراجعة حساباتها.



الرقم |

التاريخ |

المرفقات |

٢٠ / / م

٥. أن تودع أموالها النقدية باسمها لدى أحد البنوك في المملكة، وألا تصرف هذه الأموال في غير ما خصصت له، وألا يصرف منها إلا بتوقيع اثنين من المسؤولين في المنظمة يفوضهما بذلك مجلس الإدارة، وتحدد اللائحة الأساسية هذين المسؤولين.

نصت المادة الحادية والعشرون على عدة إجراءات تحكم العمليات المالية للجمعيات منها،

١. أن تعرض المنظمة في مقرها أو على موقعها الإلكتروني القوائم المالية المدققة قبل أسبوع - على الأقل - من موعد انعقاد المنظمة العمومية.
٢. أن تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية والنظام العام والآداب العامة، وأحكام النظام واللائحة وغيرهما من الأنظمة واللوائح، وكل ما يحافظ على الوحدة الوطنية.
٣. أن تصدر بطاقة عضوية لكل عضو من أعضائها.
٤. ألا تصرف فيما تتلقاه من زكوات إلا بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
٥. ألا تستثمر أموالها في مضاربات مالية.
٦. ألا تتلقى إعانات من خارج المملكة إلا بعد موافقة الوزارة وفقاً للضوابط التي تحددها اللائحة.



رابعاً: مؤشرات عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب

قائمة من المؤشرات التي تدل على الاشتباه بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب

- تردد المتبرع في تقديم المعلومات أو تقديم معلومات مغلوطة أو مضللة.
- كثرة الأسئلة والاهتمام المتزايد بمتطلبات الالتزام بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- الاشتباه في تورط المتبرع في عمل إرهابي أو ذو صلة بجهة إرهابية أو جماعات إرهابية.
- الاشتباه في أن المتبرع يعمل كواجهة لجهة إرهابية.
- استخدام آليات غير نظامية في نقل الأموال وتحويلها.
- استخدام حسابات غير الحساب الرسمية للجمعية الأهلية في استقبال التبرعات أو منح المساعدات.
- تمويل أنشطة غير الأنشطة المصرح بها في قائمة أنشطة المنظمة.
- ضعف الحوكمة والالتزام بالإجراءات المالية والإدارية.
- هيكلية العمليات المالية بشكل يؤدي إلى صعوبة متابعتها والتأكد من سلامتها.
- عدم انتظام الحسابات الختامية والتقارير الرقابية التي تعدها المنظمة وجود تناقضات في الحسابات.
- محاولة المتبرع الحصول على تفويض من المنظمة الأهلية للقيام بعملية التوزيع لتبرعاته التي قد تكون مغربة لبعض الجمعيات.
- عدم الإفصاح عن بعض الأنشطة والأعضاء في المنظمة.
- عجز المنظمة عن تقديم معلومات كافية ومقنعة عن أين تنهي أموالها.
- وجود معلومات عن ارتباط أعضاء في المنظمة بمنظمات إرهابية.
- إنفاق المنظمة لا يتناسب مع حجم المشاريع.
- فشل المنظمة في توضيح مصادر مواردها.
- تفادي الوفاء بالمتطلبات القانونية المطلوبة منها.
- شبكة معقدة للدفع بدون ضرورة.
- تقديم عربون نقدي كبير للجمعية لإنشاء مشروع ما، ثم يطلب الانسحاب من الاتفاق وتحويل أمواله من حساب المنظمة إلى حسابات خارج المملكة أو عدة حسابات داخلية.
- علم المنظمة أن الأموال أو الممتلكات إيراد من مصادر غير مشروعة.
- عدم تناسب قيمة أو تكرار التبرعات والعمليات مع المعلومات المتوفرة عن المشتبه به ونشاطه ودخله ونمط حياته وسلوكه.



- ظهور علامات البذخ والرفاهية على المتبرع وعائلته بشكل مبالغ فيه وبما لا يتناسب مع وضعه الاقتصادي (خاصة إذا كان بشكل مفاجئ).
- تكرار فقدان المستندات والمجلات.
- اختلاط أموال المنظمة بأموال شخصية.
- إخفاء بعض كشوف الحسابات البنكية المخصصة لبعض البرامج والأنشطة.
- تحويل المنظمة لمبالغ مالية لجهات ليس لها علاقة بالأنشطة والبرامج المعلنة.
- استلام المنظمة من أموال يظن أنها تدعم الأنشطة الإرهابية.
- مشاركة المنظمة بعض ممتلكاتها مع جهات يعتقد أنها تدعم الأنشطة الإرهابية أو لها نشاط غير مشروع.
- قيام ممثلي المنظمة بالسفر بشكل متكرر الى مناطق يعرف بوجود الجهات الإرهابية فيها.
- انتحال هوية المنظمة في جمع التبرعات.
- استلام مبالغ نقدية كبيرة كتبرعات نقدية.

خامساً: طرق الوقاية من عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب





الرقم |

التاريخ |

المرفقات |

٢٠ / / م

سادساً: إجراءات الإبلاغ عن عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

١. رصد الحالة وجمع كافة الأدلة المتوفرة.
٢. عدم إشعار المتبرع بأي تصرف أو تنبيه.
٣. إبلاغ الإدارة العامة للتحريات المالية فوراً وبشكل مباشر وتزويدها بتقرير مفصل عن حالة الاشتباه على أن يشتمل البلاغ المعلومات التالية:
 - أسماء الأشخاص المشتبه بتعاملاتهم ومعلومات عناوينهم أرقام هواتفهم.
 - بيان العملية المشتبه بها وأطرافها وظروف اكتشاف حالتها الراهنة.
 - تحديد المبلغ محل العملية المشتبه بها والحسابات المصرفية ذات العلاقة.
 - أسباب دواعي الاشتباه التي استند اليها الموظف المسؤول عن الإبلاغ
٤. الالتزام بالطريقة التي تحددها الإدارة العامة للتحريات المالية لتقديم الإبلاغ
٥. الاستجابة بكل ما تطلبه الإدارة العامة للتحريات المالية من معلومات إضافية أو إجراءات



كيف تتعامل المنظمة مع ملف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب؟



مثال توضيحي:

"لنفترض أن جمعية تقع في منطقة قريبة من الحدود وتكثر فيها عمليات التهريب ودخول المتسولين ومجهولي الهوية" من خلال ورشة عمل تحديد المخاطر تبين أن الجمعية قد يتم استهدافها عن طريق التبرعات النقدية وذلك بغرض غسل الأموال الناتجة عن عمليات التهريب.

تقييم الخطر عالي جداً

يعرض هذا التقييم على مجلس الإدارة، يتخذ مجلس الإدارة قرار بعدم استقبال التبرعات النقدية ذات المبالغ الكبيرة ويتم توجيه المتبرع للتبرع عن طريق الحسابات.

الخطوة التالية والمهمة: يتم إصدار دليل المؤشرات ويتضمن التبرعات النقدية ذات المبالغ المرتفعة تعتبر شبهة

ومن خلال ذلك يتم إصدار (دليل لكيفية التعامل مع مثل هذه الحالة)

في النهاية: يتم إجراء تدريب مكثف للموظفين على استخدام الأدلة ومعرفة الإجراءات وإقامة برنامج توعوي بشكل دوري عن مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.



الرقم

التاريخ

المرفقات

٢٠ / /

المراجع والمصادر:

١. النظام الأساسي للجمعيات والمؤسسات الأهلية.
٢. اللائحة التنفيذية لنظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية.
٣. نظام مكافحة غسل الأموال ولائحته التنفيذية.
٤. نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله ولائحته التنفيذية.
٥. مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عبر الجمعيات والمؤسسات الخيرية إعداد الشيماء مبارك الدوسري (رسالة ماجستير)، ٢٠٢٠م.
٦. برنامج وقاية الجمعيات والمؤسسات الأهلية من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

الاعتماد

قرر مجلس الإدارة في اجتماعه رقم (١) والذي عقد يوم (السبت) الموافق ١ / ١ / ١٤٤٤ هـ الموافقة على سياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب اعتباراً من ١ / ١ / ١٤٤٤ هـ

توقيع أعضاء مجلس إدارة الجمعية على اللائحة

م	الاسم	التوقيع	التاريخ
١	عبدالمحسن عبدالرحمن سالم الرشيد		١٤٤٤ / ١ / ٢
٢	إبراهيم مشعان عايد العنزي		١٤٤٤ / ١ / ٢
٣	وليد سعود عبدالعزيز الهديرس		١٤٤٤ / ١ / ٢
٤	صالح فرج حامد العمير		١٤٤٤ / ١ / ٢
٥	عبدالرحمن عبدالله علي المنصور		١٤٤٤ / ١ / ٢

الختم

